

قانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٥

باللائحة الأساسية لكلية الحقوق بجامعة القاهرة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣، وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية،

وعلى القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم الجامعات المصرية والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم ٦١٢ لسنة ١٩٥٤ باللائحة الأساسية لكلية الحقوق بجامعة القاهرة،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة،

وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم،

أصدر القانون الآتي :

الدرجات العلمية

مادة ١ - تمنح جامعة القاهرة بناء على طلب كلية الحقوق للدرجات والدبلومات الآتية :

(١) درجة ليسانس في الحقوق .

(٢) دبلوم الدراسة العليا في أحد الفروع الآتية :

(أ) القانون الخاص .

(ب) القانون العام .

(ج) الاقتصاد السياسي .

(د) الاقتصاد التطبيقي .

٣ - دبلوم معهد العلوم الجنائية .

٤ - دبلوم معهد العلوم الإدارية والمالية .

٥ - دبلوم معهد الشريعة الإسلامية .

٦ - دبلوم معهد العلوم السياسية .

٧ - درجة دكتور في الحقوق :

(أ) في العلوم القانونية .

(ب) في العلوم الاقتصادية .

(ج) في العلوم الجنائية .

(د) في العلوم الإدارية والمالية .

(هـ) في الشريعة الإسلامية .

درجة الليسانس في الحقوق

مادة ٢ - مدة الدراسة للحصول على درجة ليسانس في الحقوق أربع سنوات .

وتقسم الدراسة الى مرحلتين :

١ - المرحلة الأولى ومدتها سنتان جامعتان (السنتان الأولى والثانية) .

٢ - المرحلة الثانية ومدتها سنتان جامعتان (السنتان الثالثة والرابعة) . ولا ينتقل الى المرحلة الثانية إلا من نجح في امتحانات المرحلة الأولى .

مادة ٣ - المواد التي تدرس للحصول على درجة الليسانس في الحقوق هي الآتية :

١ - الشريعة الإسلامية .

٢ - القانون المدني .

٣ - تاريخ القانون .

٤ - القانون الروماني .

٥ - القانون التجاري والقانون البحري .

٦ - قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

٧ - القانون الجنائي .

٨ - قانون الإجراءات الجنائية .

٩ - القانون الدستوري .

١٠ - القانون الإداري .

١١ - علم المسالية والتشريع المالي .

١٢ - القانون الدولي الخاص .

١٣ - القانون الدولي العام .

١٤ - الاقتصاد السياسي ويشمل الإحصاء .

الدبلومات

مادة ٤ - يشترط لقبول الطالب للتحضير لإحدى الدبلومات أن يكون حاصلا على درجة ليسانس في الحقوق من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها بالشروط التي تنص عليها اللائحة الداخلية . ويجوز للكلية بالإضافة إلى هذا أن تقبل امتحانات للقبول تنظمها اللائحة الداخلية .

مادة ٥ - مدة الدراسة للحصول على كل من دبلومات الدراسة العليا في القانون الخاص أو في القانون العام أو في الاقتصاد السياسي أو في الاقتصاد التطبيقي سنة واحدة .

مادة ٦ - تشمل الدراسة العليا في القانون الخاص المواد الآتية :

١ - القانون المدني مع التعمق .

٢ - القانون المدني المقارن .

٣ - القانون التجاري .

مادة ١١ - تشمل الدراسة في معهد العلوم الجنائية المواد الآتية:

- ١ - القانون الجنائي مع التعمق .
- ٢ - قانون العقوبات بقسميه العام والخاص .
- ٣ - الإجراءات الجنائية .
- ٤ - علم الإجرام .
- ٥ - علم العقاب .
- ٦ - علم النفس الجنائي من الوجهة العلمية والطبية والقضائية .
- ٧ - الطب الشرعى .
- ٨ - التحقيق التطبيقي .
- ٩ - البوليس الفنى .
- ١٠ - القانون الجنائى الدولى .
- ١١ - القانون الجنائى التكميل .
- ١٢ - القانون الجنائى الإسلامى .

مادة ١٢ - تشمل الدراسة في معهد العلوم الإدارية والمالية المواد الآتية:

- ١ - القانون الدستورى .
- ٢ - القانون الإدارى .
- ٣ - علم المالية والتشريع المالى .
- ٤ - تشريع الضرائب المقارن .
- ٥ - المحاسبة .

مادة ١٣ - تشمل الدراسة في معهد الشريعة الإسلامية المواد الآتية:

- ١ - تاريخ الفقه ومصادره وتدوينه .
- ٢ - دراسة أحد المجتهدين .
- ٣ - أصول الفقه .
- ٤ - فقه القرآن والسنة .
- ٥ - النظريات العامة للفقه .
- ٦ - الفقه المقارن .
- ٧ - الأحوال الشخصية لغير المسلمين .
- ٨ - القانون المدنى المقارن .

مادة ١٤ - تشمل الدراسة في معهد العلوم السياسية المواد الآتية:

- ١ - القانون الدولى العام .
- ٢ - العلاقات السياسية الدولية .
- ٣ - العلاقات الاقتصادية الدولية .
- ٤ - التنظيم الدولى .
- ٥ - النظم الدبلوماسية والقنصلية .
- ٦ - القانون المالى الدولى .
- ٧ - علم السياسة .
- ٨ - التاريخ السياسى العام (تاريخ الأفكار السياسيه فى العصر الحديث)

٤ - مادة يختارها الطالب من المواد الآتية:

- (١) القانون الدولى الخالص .
- (ب) القانون الرومانى .
- (ج) القانون البحرى .
- (د) فلسفة القانون وتاريخ المذاهب القانونية .

مادة ٧ - تشمل الدراسة العليا فى القانون العام المواد الآتية:

- ١ - القانون الدستورى .
- ٢ - القانون الإدارى .
- ٣ - القانون الدولى العام .

٤ - مادة يختارها الطالب من المواد الآتية:

- (١) المالية العامة والتشريع المالى .
- (ب) القانون الجنائى .
- (ج) تاريخ القانون العام .
- (د) فلسفة القانون وتاريخ المذاهب القانونية .

مادة ٨ - تشمل الدراسة العليا فى الاقتصاد السياسى المواد الآتية:

- ١ - الاقتصاد السياسى .
- ٢ - تاريخ المذاهب والحوادث الاقتصادية .
- ٣ - المالية العامة والتشريع المالى .
- ٤ - مادة يختارها الطالب من المواد الآتية:

- (١) الاقتصاد الاجتماعى .
- (ب) الدورات الاقتصادية .
- (ج) الفكر الاقتصادى الحديث .

مادة ٩ - تشمل الدراسة العليا فى الاقتصاد التطبيقى المواد الآتية:

- ١ - الاقتصاد الزراعى .
- ٢ - العلاقات الاقتصادية الدولية .
- ٣ - الإحصاء الاقتصادى .
- ٤ - مادة يختارها الطالب من المواد الآتية:

- (١) الاقتصاد الصناعى .
- (ب) التاريخ الاقتصادى .
- (ج) اقتصاديات الشرق الأوسط .
- (د) الجغرافية الاقتصادية .

مادة ١٥ - مدة الدراسة للحصول على دبلوم معهد العلوم الجنائية أو دبلوم معهد العلوم الإدارية والمالية أو دبلوم معهد الشريعة الإسلامية أو دبلوم معهد العلوم السياسية سنتان متتاليتان إلا إذا كان الانقطاع للمتر يقبله مجلس الكلية .

٢ - أن يقدم رسالة قبلها الكلية وأن ينجح في مناقشة علنية وفقا لأحكام اللائحة الداخلية

ويجب في الرسالة أن تكون عملا ذا قيمة علمية يشهد للطالب بكفايته العلمية في بحثه الشخصية ويأتى للعلم بقيادة محققة .

أحكام عامة وختامية

مادة ١٧ - لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أن يضيف الى مواد الدراسة أية مادة أخرى يكون لها صلة بتلك المواد . وتبين اللائحة الداخلية للكلية كيفية توزيع المواد على السنوات المختلفة .

مادة ١٨ - تنظم اللائحة الداخلية الامتحانات . ولا يمنح الدرجات العلمية أو الدبلومات الا من نجح في الامتحان النهائي لكل منها .

مادة ١٩ - يشترط لنجاح الطالب في الامتحانات أن ترضى لجنة الامتحان عن فهمه وتحصيله في كل مادة من المواد المقررة وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٠ - لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أن يعنى طالب الالتحاق بإحدى السنوات الدراسية لليسانس عدا السنة النهائية أو طالب الدبلومات من المقرر الدراسي كله أو بعضه إذا أثبت أنه حضر مقررا دراسيا يعادله في معهد علمي معترف به من الجامعة .

وللمجلس أن يعفيه كذلك من امتحانات الانتقال كلها أو بعضها إذا أثبت أنه أدى بنجاح امتحانات تعادله في معهد علمي معترف به من الجامعة

مادة ٢١ - يلغى القانون رقم ٦١٢ لسنة ١٩٥٤ باللائحة الأساسية لكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

مادة ٢٢ - على وزير التربية والتعليم تنفيذ هذا القانون ، وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مدريدوان الرئاسة في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٥ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥)

وزير التربية والتعليم

رئيس مجلس الوزراء

كمال الدين حسين ، صاغ (أ.ح) جمال عبد الناصر حسين ، بكاشى (أ.ح)

٩ - تاريخ مصر السياسي الحديث .

١٠ - التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول العربية

١١ - العلاقات النقدية والمالية الدولية .

١٢ - مصر في الاقتصاد العالمي

١٣ - مسائل الشرق الأوسط .

١٤ - الجغرافية الاقتصادية والدولية .

١٥ - مادة يختارها الطالب من بين المواد الآتية :

(١) تاريخ المذاهب السياسية .

(ب) الاتجاهات والتشريعات الاجتماعية .

(ج) الاتجاهات الاقتصادية الحديثة .

(د) مركز الأناضول .

(هـ) شعوب شمال افريقيا .

(و) الطيران المدني الدولي .

(ز) القانون التجاري الدولي .

(ح) التنظيم الإداري العام

١٦ - لغة أجنبية أصلية ولغة أجنبية إضافية وتشمل الدراسة في كل من اللغتين فامات بحث .

مادة ١٥ - للحصول على إحدى الدبلومات يجب على الطالب :

١ - أن يتابع الدراسات المقررة لهذه الدبلومات .

٢ - أن يجتاز بنجاح الامتحانات المقررة في مواد الدراسة وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

درجة دكتور في الحقوق

مادة ١٦ - يمنح درجة دكتور في الحقوق لكل طالب تتوافر فيه الشروط الآتية :

١ - أن يكون حاصلًا على :

(١) دبلوم الدراسة العليا في القانون الخاص أو في القانون العام وعلى دبلوم أخرى على الأقل من دبلومات الدراسة العليا الأخرى إذا رغب في نيل درجة دكتور في العلوم القانونية .

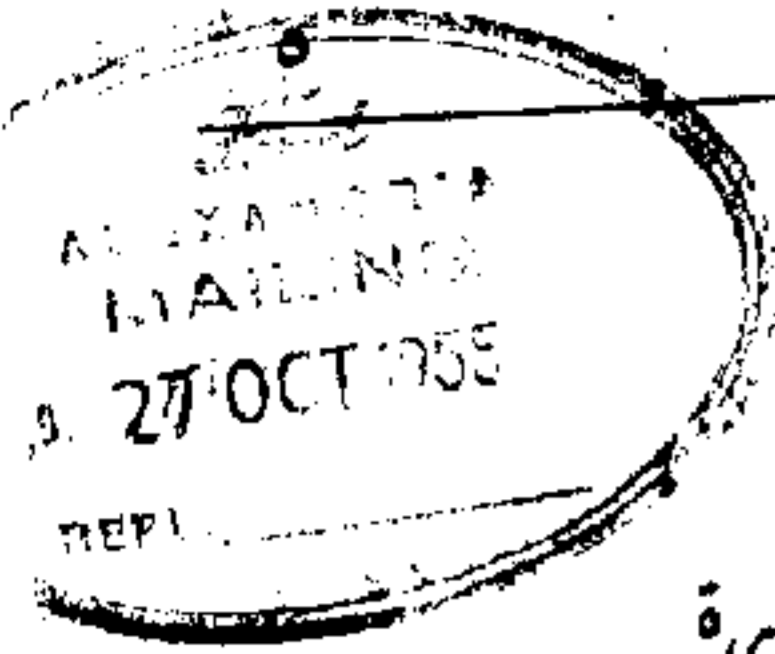
(ب) أو دبلوم الدراسة العليا في الاقتصاد السياسي وفي الاقتصاد التطبيقي إذا رغب في نيل درجة دكتور في العلوم الاقتصادية .

(ج) أو دبلوم معهد العلوم الجنائية إذا رغب في نيل درجة دكتور في العلوم الجنائية .

(د) أو دبلوم معهد العلوم الإدارية والمالية إذا رغب في نيل درجة دكتور في العلوم الإدارية والمالية .

(هـ) أو دبلوم معهد الشريعة الإسلامية إذا رغب في نيل درجة دكتور في الشريعة الإسلامية .

كلى ذلك بالشروط التي تحددها اللائحة الداخلية .



اللائحة الداخلية

لكلية الحقوق بجامعة القاهرة
درجة ليسانس في الحقوق

مادة ١ - يشترط في طالب الالتحاق بالكلية للحصول على درجة ليسانس في الحقوق أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو على شهادة تعتبر معادلة لها .

ويكون القبول من بين الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة بترتيب مجموع درجات النجاح في المواد المؤهلة للدراسة بالكلية بحسب ما يقرره مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية وموافقة المجلس الأعلى للجامعات .

مادة ٢ - يبين الجدول رقم (١) الملحق بهذه اللائحة توزيع مواد الدراسة على السنوات المختلفة وعلى فصلي السنة الدراسيين وعدد الدروس التي تعطى في كل مادة .

ولمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أن يدخل من التعديلات في الجدول ما يراه ضروريا لصالح الدراسة .

مادة ٣ - يرتب مجلس الكلية عددا للدروس الميمنة في الجدول السابق محاضرات أو قاعات بحث كما يرتب دراسات باللغة الفرنسية للواد التي يعينها كل سنة ويحدد عددها وبين نظامها . ويعطى الطالب عن أعماله في المحاضرات وقاعات للبحث تقديرا يتكون من متوسط التقديرات التي تعطى فيها ويضاف هذا التقدير الى تقديرات الطالب في الاختبارات التحريرية والشفوية ويتكون من المجموع التقدير العام للنجاح . أما الدراسة التي تعطى باللغة الفرنسية فيخصص لها سؤال في الاختبار التحريري لسادة المتصلة بها .

مادة ٤ - على الطالب متابعة الدروس والاشتراك في المحاضرات وقاعات البحث والدراسة الفرنسية طبقا للنظام المبين بهذه اللائحة .

ولمجلس الكلية أن يمنع الطالب من التقدم الى الامتحان إذا رأى أن مواظبته غير مرضية وفي هذه الحالة يعتبر الطالب راسبا في جميع مواد الامتحان .

مادة ٥ - تكون الاختبارات في السنة الأولى تحريرية فقط في جميع المواد .

وتكون الاختبارات في السنوات الأخرى تحريرية وشفوية في المواد الآتية :

في السنة الثانية : القانون الجنائي (الجزئية) .

قرار

باعتاد اللائحة الداخلية لكلية الحقوق بجامعة القاهرة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم الجامعات المصرية ؛

وعلى القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الأساسية لكلية الحقوق بجامعة القاهرة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤ باعتاد اللائحة الداخلية لكلية الحقوق بجامعة القاهرة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ باعتاد لائحة النظام الدراسي والتأديبي والاجتماعي لطلاب الجامعات ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم ؛

قرار :

مادة ١ - يستبدل باللائحة الداخلية لكلية الحقوق بجامعة القاهرة الصادر باعتادها قرار مجلس الوزراء في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، اللائحة المرفقة .

مادة ٢ - على وزير التربية والتعليم تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٥ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين ، بكاشي (أ.ح)